واقع القطاع الخاص العراقي
وسبل النهوض به

م.م. كريم عبيس العزاوي
جامعة بابل/كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والنقدية

الخلاصه

في كل اقتصادات العالم توجد مساحات متفاوته للقطاع الخاص ابتداءاً من الصناعات المختلفة مروراً بالزراعة والتجارة وانتهاءاً بصناعة الخدمات وهذا ليس بجديد لكن الذي ركزت عليه في بحثي هذا هو واقع هذا القطاع في العراق حيث التذبذب والتردي والركود وعدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذاك مرده الاساس عدم الاستقرار السياسي وانعدام البيئة الصحية والاستثمارية حيث عانى القطاع الخاص العراقي ويعاني العديد من كوابح التقدم والتطور والاستقرار واهمها على الاطلاق شمولية التخطيط وتبعية كل مفاصل الاقتصاد للقطاع العام مضافا اليه واقع هذا القطاع من كل المناحي ابتداءاً من حجم المشاريع وعدد الأيدي العاملة فيه الى تقادم وسائل الانتاج واستخدام المواد الاولية الرديئة رخيصة الثمن الى لجؤ هذا القطاع للميادين ذات المردود الربحي والسريع الى عدم الصمود والهروب ساعة المواجهة أي مواجهة هذا من جانب ومن الجانب الاخر ضعف مصادر التمويل وعدم القدرة على المنافسة مع المنتوج الاجنبي سيما بعد عام٢٠٠٣م الى عدم ملاءمة السياسات المالية والاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة ناهيك عن المعاناة من تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي ابان الازمات وانعدام التواصل وفقدان الثقة مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة كل هذة العوامل اوصلت القطاع الخاص العراقي الى واقع اقرب الى العجز على الرغم من وجود الكثير من العوامل والمتغيرات التي من شانها النهوض بهذا الواقع وهذا ايضا الذي ركزت عليه

حيث اللجؤ الى اهم سبل النهوض سواءا فيما مايخص الدولة على الاقل في المدى المنظور او مايخص ذات واقع القطاع الخاص من عوامل ذاتية وموضوعيه وكان ابرزها كما اعتقد اشراك القائمين على القطاع الخاص من رجال اعمال ومستثمرين ومزارعين ومهنيين وخبراء في اعداد الخطط الاقصادية التنموية وفي مجال رسم السياسات الماليه والوقوف على الاقل فيما يخص معاناتهم ومشكلاتهم والعمل على تذليلها هذا في المدى المنظور لانه لايمكن ترك القطاع الخاص وشانه في خضم ركام هائل من الدمار الذي خلفه الاحتلال وسياسات النظام السابق كذلك النظر الى الواقع المعاش نظره فاحصه لكل مؤشرات واقع الاقتصاد العراقي من حيث الموارد والاستخدام والتمويل والانتاج ومستوى الطلب العام ومكوناته ومصادر التضخم ومستواه الى الكثير من المؤثرات.

ان تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وبناءه بناءا وطنيا يلبي متطلبات المرحلة يتطلب تظافر الكثير من العوامل والارادات والنوايا والجهود وهذا ما ركزت عليه في هذه الدراسه حيث تطرقت الى اهمية هذا القطاع وواقعه وابرزت الخصائص والملامح التي تطبعه ثم تناولت مايمكن ان يلعبه ويقوم به في حالة توفر البيئة والشروط الصحية الملاءمة لنموه وتطوره بعدها ابرزت اهم مقومات النهوض وتصحيح المسار والتطور وصولا الى قطاع فاعل ومؤثر.

المقدمة

الواقع اثبت قدرة القطاع الخاص على تفعيل الدورة الاقتصـــادية وزيـــادة الانتاجيه مع المحافظة على الجودة وتوفير فرص العمل للقادرين عليـــه فهـــذا القطاع قوة اقتصادية مهمة وفاعلة وحقيقة قائمة على خريطة الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الصناعي الخاص في حال توافر الظروف الصحية لـــه اذا مـــا علمنا أن الصناعيون العراقيون يمتلكون حسن التنظيم والوعي والتخطيط فـــي عملهم ولهذا وجب دراسة واقع هذا القطاع والتعرف على مكوناته والوقـــوف على حقيقة مؤثراته بغية التوصل إلى تصور حقيقي وواقعي عنه فالمؤشـــرات كافة تدل وتعكس واقع متدهور يقترب من درجة اعادة النظر بالقطاع الخاص العراقي برمته .

ان دعوة الدوله الى بناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص يقتضي دعمـــه وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية بما يفضي الى زيـــادة كفـــاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع وصولا الى البناء الحقيقي والاستثمار الامثل .

<u>مشكلة البحث</u> :-

تتلخص مشكلة بحثنا هذا في ضعف أداء القطاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وماقد يصيبه في المستقبل بما يؤدي الى تحجيم والغاء دوره وهذا ما يتناقض مع التوجهات الحكوميه في جعل القطاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي وقطاع فاعل ومعول عليه في التنمية الاقتصادية.

<u>فرضية البحث</u> :-

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها :

ان القطاع الخاص العراقي قطاع فاعـــل ومـــؤثر فـــي مفاصـــل الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وان دعمه و بناءه بناءاً وطنياً والأخذ بناصيته نحو النمو والتطور أنما يصب في خانة الارتقاء بالبلد عموماً ويسرع في عملية التنمية مادياً وبشرياً من خلال زيادة مساهمته في النـــاتج القـــومي الإجمالي .

هدف البحث :-

ويتمثل في استعراض أهم نقاط قوة القطاع الخاص العراقي ومحاولة ربطها بالارضيه الحقيقية والواقع الميداني للاقتصاد العراقي فضلا عن بيان نقاط ضعفه ومعوقاته وتاثيرها على المجتمع العراقي وفرص التطور المتاحه وصولا إلى أيجاد معالجات وحلول تفضي إلى تأهيل القطاع الخاص العراقي والارتقاء والنهوض به بما يتلائم مع دوره المأمول .

هيكلية البحث :-

ومن اجل الوصول إلى هدف البحث فقد قسمه الباحث إلى مقدمة وأربع محاور وخاتمه وعلى النحو الاتي:-

المحور الأول :- القطاع الخاص _ المفهوم والمبررات والنشاة .

المحور الثاني :- هيكل القطاع الخاص العراقي .

المحور الثالث :- أهمية القطاع الخاص العراقي .

المحور الرابع :- القطاع الخاص العراقي - الملامح والمعوقات وسبل النهوض .

المحور الأول : القطاع الخاص _المفهوم والمبررات والنشاة

اولاً :- مفهوم القطاع الخاص

هنالك تباين في المفاهيم والرؤى حول الكثير من المصطلحات والنعوت وذلك حسب النظم الاقتصادية المطبقة وطبيعة المجتمعات والمدارس الاقتصادية والمقومات المادية لكل دوله على أن هذا التباين لم يكن في حالة ثبات وجمود نظراً للتطورات التي طرأت على المستوى العلمي والتقني والسلوكي والاجتماعي والمادي .

وظهرت في الساحة الفكرية الاقتصادية تحولات هامه تخص دور الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وصلت إلى أن هنالك أجماعا على ان القطاع الخاص يعني – ذلك القسم من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أصحاب المشاريع الخاصة لا الدوائر الحكومية او الشركات العامة .[١]

هذا المعنى ينسحب كذلك إلى القطاع الخاص العراقي الا ان هنالك بعض الاختلافات الواضحه بين الاقتصادات المتطوره و الاقتصادات النامية من ناحية دور الدولة وأثره على القطاع الخاص ففي دولة مثل العراق يظل القطاع الخاص قطاعاً يتداخل مره ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعا لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية باعتبارها دولة ناميه وبالأجمال الكلي فأن الدول الناميه ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السياده و تحقيق المنفعة العامة بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وستراتيجية التنمية فيها . [٢]

من هذة المقدمة نستطيع القول ان القطاع الخاص العراقي يعنى - ذلك الجزء من الاقتصاد العراقي الذي يديره رجال الأعمال العراقيون وأصحاب روؤس الأموال من صناعيين وتجار ومزارعون وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لستراتيجية التنمية في البلد ودعماً لهذا القطاع .

ان القطاع الخاص في العراق حقيقة قائمة منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الخمسينيات على اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية وقد تجلى هذا الدور ابتداءاً في حجم

الاستثمار العام والأنفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الإدارة الحكومية العامة بمختلف اختصاصاتها حتى أصبحت الإدارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية من المركزية وقد ولد في المقابل قطاعاً خاصاً ضعيفاً وغير منظم رغم هيمنته على بعض الانشطة حيث المنشأة الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب بمعنى انه مازال بعيداً عن مزايا الانتاج الكبير في الادارة والتسويق و الاستثمار فهو لم يحظى أي القطاع الخاص العراقي بفرصة حقيقية لكي يكون بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دوراً بارزاً في عملية اعادة البناء ودفع معدلات النمو الاقتصادي حيث تعرض لاكثر من اربعين عاماً الى هزات عنيفة نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي فضلا عن تبني مايسمى بالنهج الاشتراكي الذي ترتب عليه تحجيم دوره وتحديد حركته .

ثانيا :القطاع الخاص- مبررات الوجود

هناك الكثير من المبررات التي أدت إلى الاهتمام بالقطاع الخاص منها :-

١. المساهمة في سد الحاجه لبعض المنتجات .
٢. السلوك العقلاني والتدبر في العملية الانتاجية .
٣. استيعاب الأيادي العامله .
٤. النهوض بمهام القطاع الإنتاجي الموكل للنشاط الخاص بكفاءة وتنظيم عاليين .

وللتدليل على ذلك فقد أجريت دراسة لعينات مختلفة من القطاعات الاقتصادية فكانت النتائج كالأتي .[٣]

- في استراليا نشاط البنوك :- بنك قطاع خاص واحد من هذه البنوك مقابل بنك واحد قطاع عام كانت دلائل وحجم جميع المؤاشرت الداله على الانتاجية والاستجابة للأخطار والربحية هي في صالح بنك القطاع الخاص .
- في ألمانيا قطاع خدمات (المسالخ) كانت نتائج الدراسة في خمس مدن فيها شركات خاصة مقابل مؤسسات عامة ظهرت تكاليف

المؤسسات العامة أعلى بكثير بسبب طاقتها الفائضة ومستخدميها اللذين بلغوا أكثر من العدد المطلوب .

- في الولايات المتحدة الأمريكية نشاط الدراسات المسحيه:- دراسه مسحيه لمختلف المدن الأمريكية مؤسسه بلدية عامة مقابل خاصه كانت النتائج تكاليف المؤسسات العامة ٤٥% أعلى .

ان هذه الدراسة أجريت في ظروف طبيعية وبيئة اقتصادية صحية ولايمكن مقارنتها مع قطاعات الاقتصاد العراقي المشابهة لكن سيقت هذه الدراسة لبيان أهمية القطاع الخاص في حال توفر البيئة الملائمة والظروف العملية الصالحة هذا اذا أخذنا بنظر الاعتبار ان الدول المتطورة وصلت إلى هذا المستوى من الرقي على مستوى نشاطات القطاع الخاص جاءت نتيجة اعتماد مبدأ المشاركة في راس المال والخبرات اللذان انصهرا مع بقية العوامل وجاءت بالنتائج أعلاه وهذا مالا يوجد في اقتصادات الدول الناميه خاصة العراق.

ان تفعيل واقع القطاع الخاص وإنضاجه يجب ان يمر بالطريق الصحيح العلمي الذي يخلق واقعا يكون فية النشاط الخاص فاعلا ومؤثراً متصفاً بجودة المنتج وانخفاض الكلفة وغيرها من الميزات التي ذكرت أنفا وهذا لايتم الا بالإقرار بحقيقة مفادها ان التشارك يصبح ضروريا بصفة مطلقة في مجتمعات تريد ان تبدأ لبناء صناعة معاصره وزراعة حديثة من خلال قطاع خاص يتعامل لحد الآن على الأغلب مع منشات صغيرة برؤوس أموال ضئيلة وتقنيات متخلفة وأشكال تنظيم لاتسمح بالتوسع .

ثالثا : نشاة القطاع الخاص

مر العراق خلال المدة الزمنية الممتده من (١٩٢١-٢٠٠٣م) أي مابين نشوء الدولة العراقية الحديثة والاحتلال الأمريكي الحالي بثلاث فترات مميزة هي :-

١/ الفترة الاولى الممتدة بين الاعوام (١٩٢١-١٩٥٠م) : الحكومة العراقية في تلك الفترة بالكاد تغطي ايراداتها مصروفاتها الاعتيادية فكانت

إيرادات النفط قليلة جداً (٤شلنات بريطانية للبرميل الواحد) وكذلك إيراداتها من الضرائب والرسوم فكانت الدولة ابعد ما يكون عن أنشاء او امتلاك مشاريع استثمارية لذا فقد سيطر القطاع الخاص على الاستثمار فانشأ بعض المشاريع الصناعية والتجارية وكانت أكثر ما استطاعت الحكومة تقديمه هو إعفاء هذه المشاريع من الضرائب والرسوم حيث صدر قانون تشجيع الصناعات عام ١٩٢٩م والذي حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة ١٥سنة والعقارات لمدة ١٠ سنوات وكذلك كانت هنالك بعض التسهيلات التي وفرتها الدولة التي أدت الى وقوف فعاليات القطاع الخاص على أقدامها مثل الأسواق المضمونة او الأفضلية في عقود الدولة لبعض المصانع كذلك مساهمة المصرف الصناعي في توفير قروض ميسرة سهلة الحصول وكانت معظم منتجات تلك الفترة منتجات استهلاكية كالتبوغ والصناعات اليدوية والحرفية والإنتاج البضائعي والزراعي وصناعة المشروبات الغازية وبعض مشاريع نقل الركاب والبنوك الصغيرة وصناعة المنسوجات والصابون والزيت النباتي وكذلك بعض الصناعات الإنشائية كالاسمنت والطابوق....(٤)

ولا ننسى ان هناك حربين عالميتين هما الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م) قد القت بظلالها على هدة الفترة بالإضافة إلى بعض الأزمات العالمية والمحلية والإقليمية كاحتلال فلسطين والأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٢٩م كل هذه الوقائع كانت لها اثار من قريب او بعيد ساهمت في تشكيل الجزء الأساسي من القطاع الخاص العراقي في تلك الفترة حيث اتساع لحجم الطلب العام وارتفاع سريع في الأسعار والإيجارات وكان نتيجة لارتفاع العائدات النفطية في البلاد ان ظهرت مؤسسة وهيئة تنموية تهتم بتوظيف هذه العائدات في عمليات البناء والتطوير والتمويل أطلق عليها عام ١٩٥٠م (مجلس الأعمار) وجاء هذا المجلس كولادة طبيعية نتيجة لاقتران النفط بالاقتصاد لاول مرة عندما اكتشف النفط في العراق عام ١٩٢٧م ولم يكتسب النفط أهميته التجارية آلا في العام ١٩٣٤م وفي عام ١٩٣٨م كان أنتاج العراق من النفط ١.٥%من الإنتاج

العالمي وارتفعت هذه النسبة الى ٤.٦%عام ١٩٥٥م..[٥] كل هذا أدى إلى الاهتمام الأكبر بالاقتصاد العراقي مما شمل أيضا القطاع الخاص .

٢ / الفترة الثانية الممتدة بين(١٩٥٠-١٩٥٨م) : في عام ١٩٥٠م أعادت الشركات النفطية النظر بالإيرادات المدفوعة للدولة وزادتها الى ٦شلنات للبرميل الواحد هذه الزيادة وارتفاع الإنتاج أدتا الى زيادة الإيرادات فقامت الدولة بإنشاء مجلس الأعمار كما أسلفنا في الفترة الأولى و وزارة الأعمار أيضا وأعلن عن برامج التنمية والتطوير الذي اهتم بالدرجة الأولى بالاستثمار في مشاريع درء الفيضان والري والبزل وبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات و نتيجة لنمو الواردات السريع في هذة الفترة وارتفاع الدخول وحصول العراقيين على مناقصات ثانوية لمشاريع الأعمار من جهة و تشجيع الدولة للقطاع الخاص مع ترك مجالات استثمارية له من جهة أخرى أدى كل ذلك الى ازدهار نسبي في القطاع الخاص الامر الدي ادى الى ظهور قوى منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي مدافعا عن حقوق الصناعة والصناعيين واخذ هذا الاتحاد شكله القانوني عام ١٩٥٦م وكان من صلب اهدافه (تصنيع العراق وحماية الصناعة العراقية)....ثم تطورت اهداف هذا الاتحاد بتطور الزمن وتطور الحاجة الى (العناية بتنظيم وتنمية النشاط الصناعي في القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني وتعزيز دور هذا النشاط في عملية التنمية) .....[٦]

ازاء هذا التنظيم لنشاط القطاع الخاص وتسهيلات المرحلة فقد قام المستثمرون بمبادرات جماعية وزادوا من قوتهم وشرعوا بتأسيس الشركات الجماعية والشركات المساهمة المحدودة الأمر الذي أدى زيادة حجم التشغيل فقد كان عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي ٣٠٥٠٧عامل عام ١٩٥٤م أي ضعف عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم ١٥٢٤٩عامل فقط في نفس العام.....[٧] وكذلك أسهم القطاع ب٨٥.٣%من الدخل القومي عام ١٩٥٣م وب٨٢.٢%عام ١٩٥٦م....[٨] أما في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء استخراج النفط الخام)فكانت ٨٠.١%للفترة ذاتها..[٩] ان ولادة

مؤسسة إنمائية عراقية هي (مجلس الأعمار) كان دافعا قويا لتخطيط الاستثمار في العراق ضمن إنجاز صياغة أربع برامج استثمارية ووضعها موضع التطبيق اعتبارا من عام ١٩٥١م بتمويل كامل أي ١٠٠% من عائدات النفط وخفضت إلى ٧٠%من أجمالي العائدات عام ١٩٥٢م....[١٠] وكان جل أهداف هذا المجلس منصب على مشاريع الري و استصلاح الأراضي مما انعكس إيجابا على القطاع الزراعي والأرض الزراعية كقيم اقتصادية فقامت الدولة على تشجيع بنوك التسليف الزراعي ووضعها في خدمة كبار الملاك وكان الهدف من كل ذلك هو تنظيم الفائض الزراعي وخلق مصادر أضافية لتراكم راس المال .الشئ المهم الذي يجب ذكره حول هذة الفترة او المرحلة أنها شهدت تطور علاقات الإنتاج داخل المجتمع من علاقات أنتاج زراعية متخلفة إلى علاقات أنتاج أكثر تطوراً.

وككل مرحلة تاريخية شهدت الفترة مابين (١٩٢١-١٩٥٨م) آليات لعرقلة نمو القطاع الخاص سيما التجاري والصناعي وإزاء آليات العرقلة والنمو هذه اتخذت نشاطات القطاع الخاص طابع الاستمرارية أحيانا والاستجابة أحيانا أخرى استجابة لنفوذ القوى الفاعلة وقد أنتج هذا الحراك في التعامل بين القطاع الخاص وبين بيئته الاستثمارية نتائج محدودة تراوحت بين تحجيم هذا القطاع او احتوائه او تكييفه في جوانب او حقول معينة او إلى نموه وتطوره في حقول أخرى تبعا لظروف البلد والقوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة العراقية .

٣ / الفترة مابين (١٩٥٨-٢٠٠٣م): بالرغم من ان هذة الفترة حفلت بالعديد من أنظمة الحكم الجمهوري آلا أنها تميزت كونها فترة تم التضييق فيها تماما على القطاع الخاص بشكل واضح وانحسار المساحة التي كان يامل ان يحتلها كذلك شهدت هذة الفترة سيطرة الايديولوجيات المختلفة الاتجاهات التي أدت في الكثير من الحالات الى هجرة عدد كبير من التجار وأصحاب رؤوس الأموال مع أموالهم وخبراتهم وفي المقابل اهتمت الدولة بالقطاع العام وانشات العديد من المشاريع الصناعية ودخلت في قطاع البناء والتجارة والخدمات وتطور الحال في هذة الفترة حيث شهدت الفترة بين ١٩٥٨-١٩٦٣م سياسات

حكومية متضاربة تباينت بين الاستجابة للضغوط الخارجية من قبل المعسكر الاشتراكي وما يتمخض عنها من منجزات كقانون الإصلاح الزراعي ومعاهدة التعاون مع الاتحاد السوفياتي آنذاك وفعاليات جاءت محاباة للمعسكر الرأسمالي بانتهاجه سياسة اقتصادية تتسم بالتسامح والمرونة إزاء القطاع الخاص.

اما الفترة التي تلت عام ١٩٦٣م ولغاية عام ٢٠٠٣م فقد اتسمت بالكثير من المتغيرات والصفحات التي لم تكن علميا وعمليا بيئة صالحة لتطور الاقتصاد والتنمية الشاملة وبلوغ المواطن الاكتفاء وتخطيه مرحلة الفقر بسبب كثرة الحروب وعسكرة المجتمع والحصار الاقتصادي والتخطيط الاقتصادي المرتجل والعشوائي وعدم الاعتماد على نمط تنموي واضح فكان الاقتصاد خليط هجين وفوضوي فهو لا اشتراكي ولا اقتصاد سوق..[١١]

على الرغم من تأكيد أدبيات تلك المرحلة على ان هنالك حدود واضحة بين القطاع العام والخاص وان الاشتراكية العربية لا تعني سيطرة الدولة على أوجه النشاط الاقتصادي مما يعني فسح المجال امام القطاع الخاص للعب دور في الحياة الاقتصادية.

كذلك شهدت هذة الفترة سيما عقد الستينات تطورا خطيرا بلغ الذروة في التضييق على حركة القطاع الخاص وذلك بقيام الدولة بحركة التأميم التي شملت عددا كبيرا من المشاريع والبنوك والمنشات الإنتاجية وشركات التامين.

أما الفترة التي تلت ما يسمى بثورة ١٧تموز١٩٦٨ فقد تميزت بتزايد دور الدولة بهدف بناء اقتصاد اشتراكي عبر سلسلة من الإجراءات منها:-

١. التخطيط المركزي لكل مناحي الحياة .
٢. التوجة نحو الزراعة والعمل على توسيع القطاع العام فيها .
٣. السيطرة على التجارة الخارجية وأحكام القبضة على كل مفاصلها .
٤. جعل الصناعة قطاع عام .
٥. جعل قطاع الخدمات في خدمة متطلبات (التنمية والتحولات الاشتراكية) كما تسميها أدبيات تلك المرحلة .

٦. تاميم الثروة النفطية والسيطرة عليها انتاجا وتصنيعا وتصديرا عبر قرار التاميم سنه ١٩٧٣م حيث كانت هذه الخطوه بداية لتضخيم واردات العراق من العمله الصعبه وطفره نوعيه في مدخولات العراق عبر زيادة الكميات المصدره من النفط المؤمم حيث ادى تزامن التاميم مع الطفره في اسعار النفط الى ارتفاع عائدات العراق النفطيه من ٢١٤مليون دينار عام١٩٧٠م الى١.٧بليون دينار عام ١٩٧٤م حيث ارتفعت نسبة العائدات النفطيه في الناتج القومي من١٦%عام١٩٧٠م الى٥٠%عام١٩٧٤م....[١٢] وهكذا اخذت العائدات بالتصاعد الى ان وصلت الذروة عام١٩٨٠م حيث بلغت ٤٣٣٣.٨ مليون دينار .....[١٣] ومن خلال هذه الإجراءات تم تحويل فيما بعد ما تبقى من النشاطات الاقتصادية الخاصة ذات الطبيعة الرأسمالية إلى أنشطة ملحقة بمجالات عمل القطاع العام ولم تعد هذه النشاطات قادرة على التحرك خارج خطة وقيادة الدولة في التوجيه والتأثير وتم حصرها تماما في الإطار الذي لا تؤثر فيه سيما المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومع قيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) تراجعت العائدات النفطية وأصبح هنالك ضغطا كبيرا على الاحتياطي من العملات الأجنبية جعلها في طريق النضوب مما حدا بالدولة ان تعمد الى التفكير في صيغ جديدة للتكيف مع المتطلبات تلك المرحلة ومن هذه الصيغ إذابة الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص في المواقع التي يمكن فيها ذلك و إلغاء ما يسمى بسيطرة الدولة على كافة ميادين الإنتاج الزراعي والصناعي وهذا يدل بشكل كبير على ان عملية التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي و الخطط الانفجارية ماهو الا وهم وعشوائية وتخبط كما اسلفنا وذلك عبر السكوت عن رؤية الضبابية في المشهد الاقتصادي وعدم الركون الى الواقعية في التخطيط أي التعامل مع القطاع الخاص تعامل الند للند وبشكل يتم التسليم فيه بان لايمكن قطعا شطب القطاع الخاص العراقي من المعادلة الاقتصادية العراقية ..وهذا ما تم فعلا سنة١٩٨٧م عندما أعلنت الدولة عن برنامج اقتصادي تم بموجبه :

١. بيع عدد كبير من المنشات العامة إلى القطاع الخاص .
٢. أطلاق الحدود العليا لرأسمال الشركات وتقديم قروض ميسرة لها .
٣. أطلاق أسعار السلع الزراعية وأسعار الكثير من السلع المصنعة .
٤. السماح للقطاع الخاص بالدخول في نشاطات منافسة للقطاع العام في مجالات الزراعة و الصناعة والتجارة و البنوك والتامين ..

ومع كل هذه الإجراءات فان الاقتصاد العراقي لم يتعافى بسبب التمويل الضخم لآلة االحرب وغلق معظم المصانع نتيجة لعسكرة المجتمع وتوقف تصديرالنفط منذ بداية القتال وكما هو معروف فان النفط هو الممول الاساسي للموازنات في العرق.

واستمرار لدورة التخريب والتدمير فقد حفلت هذه المرحله بواحد من اهم الاحداث التي كانت علامه فارقه في الحياة الاقتصادية-الاجتماعيه في العراق تلك هي حرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١م جراء دخول القوات العراقيه دولة الكويت حيث اجهزت العمليات العسكريه على البنى التحتيه والهياكل الارتكازيه للمجتمع العراقي وقدرت خسائرها التي تكبدها الشعب العراقي بـ (١٩٠)مليار دولار امريكي ومابين ١٠٠-١٥٨الف قتيل وقد تدهورت نتيجة لذلك مستويات المعيشه بشكل حاد عما كانت عليه الحال عام١٩٩٠م وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بحدود الثلثين نتيجة انخفاض انتاج النفط بنسبة٨٥%.....[١٤] وبسبب تدمير قطاعي الصناعه والخدمات وبشكل عام فان هذه الحرب خفضت صادرات العراق بنسبة٩٧% ومستورداته ٩٠%.....[١٥] .وبشكل عام فان القطاع الخاص في هذه الفترة عانى نكوصا مادياً وبشرياً وفنياً حيث همش هذا القطاع ردحا من الزمن وبقي دائما خارج خطط الدولة او برعاية هامشية لذا فهوبقى خارج تنمية لم يفهم أهدافها جيدا بل بقى بعيدا عن المساهمة في جهد الإنتاج الحقيقي ومدفوعا بعوامل ديمومة البقاء والدفاع عن المصلحة نحو المجالات التي توفر له الأمن والربحية حتى في أضيق مواقع الإنتاج والخدمات .

المحور الثاني

هيكل القطاع الخاص

١- القطاع الصناعي الخاص

بعد تشكل طبقه برجوازيه واعده مع بداية العشرينات من القرن الماضي والزيادة التي حدثت في واردات النفط العراقي برز في الساحه بشكل واضح بدايات النشاط الصناعي الخاص حيث ساندته الدوله وتركت له بعض المجالات الاستثماريه للدخول فيها وعلى اثر ذلك تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد السوق وهكذا بدا القطاع الصناعي الخاص ينمو ويتطور حتى بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي الخاص في أجمالي الناتج الصناعي العراقي ٨٤% عام ١٩٦٠م واخذ هذا القطاع تتفاوت فرص تطوره ونموه من سنة إلى أخرى لحين تعرضه الى قرار غير مدروس وهو تأميم شركات القطاع الخاص عام ١٩٦٤م ومن هنا بدا التدهور والانحسار حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج الصناعي الإجمالي عام ١٩٧٠م بـ ٥٦% وانخفضت النسبة الى ٣٠% في عام١٩٩٠م.....[١٦]

وتشمل صناعات هذا القطاع الأصناف التالية :-

أ- الصناعات النسيجية وتشمل :- الأقمشة المختلفة ، الغزول ،منتجات الحياكة ، المطرزات ،الجواريب ،الملابس الداخلية ،الستائر ، السجاد ..وغيرها من المنتجات .

ب- الصناعات الغذائية وتشمل :- منتجات المطاحن ،المياة الغازية ،تحضير الحبوب ،المياه المعدنية ،الثلج ،الحلويات والمعجنات ، الخل والدبس ، التبوغ والسكائر ، صناعة الألبان .

جـ- الصناعات الكيمياوية وتشمل :- الكحول الداخل في صناعة الأدوية ،اللدائن ،الأدوية ، المنظفات

المطهرات ، الأصباغ ،الأوكسجين والاستيلين ،اللواصق .

د- الصناعات المعدنية والخشبية وتشمل :- صناعة الهياكل الحديدية ، صناعة بعض وسائل الإنتاج ،

الأبواب والشبابيك ، مقاطع الألمنيوم ،قطع الغيار ،صناعة الأثاث .

هـ- الصناعات الإنشائية وتشمل :- الطابوق ، البلوك ، جص ، سمنت ،تحضير الحصو والرمل ، الكاشي، المرمر ، السيراميك ، الإسفلت والكونكريت الجاهز.

و - الصناعات الكهربائية وتشمل:-صناعة القابلوات والأسلاك ، المصابيح ،اعمدة الإنارة ، محركات كهربائية ،الثلاجات والمجمدات وبقية المنتجات المنزلية .

ومن الجدير ذكره ان نشاط القطاع الصناعي الخاص وفرص تطوره بدأت تنحسر وتضيق كلما اتجه الزمن إلى أمام أي الاتجاة نحو المستقبل للاعتبارات الكثيرة المذكورة في بحثي هذا سيما الحروب والحصار والاحتلال حيث نلاحظ انخفاض مساهمة الناتج الصناعي الخاص في اجمالي الناتج الصناعي من ٨٤% عام ١٩٦٠م الى ٥٦.٤%في عام ١٩٧٠م الى٣٠% عام ١٩٩٠م ...[١٧]وهذا ايضا واضح من حركة الاستثمار في هذا القطاع وكما هو واضح في الجدول التالي الذي يبين عدد المنشات الكبيرة في القطاع الخاص الصناعي حسب السنوات المثبتة فيه .

جدول (١)

عدد المنشات الكبيرة في القطاع الصناعي الخاص حسب السنوات

السنة	عدد المنشات الكبيرة
٢٠٠٠	٤٨٣
٢٠٠١	٥٠٤
٢٠٠٢	٣٤٥
٢٠٠٣	٣٧٥
٢٠٠٤	٤٠٣
٢٠٠٥	٣٧٠

المصدر / المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية لسنة ٢٠٠٦م ص١١٠

حيث نلاحظ ان عدد المنشات الكبيره سنة٢٠٠٠م هو ٤٨٣ ارتفع الى ٥٠٤ منشأه والسبب هو ان الدوله في هذه السنه بدات بتقديم بعض المساعدات والحوافز كالمواد الاوليه المدعومه والقروض الميسره المتوسطة لذلك بدات بعض المشاريع والمنشات المغلقه بفتح ابوابها والاستمرار بعملية الانتاج الا ان هذا لم يدم طويلا حيث سرعان ما سحبت الدوله يدها تحت وطاة الحصار الدولي وبدا عدد المنشات بالانخفاض من جديد حتى وصل الى ٣٧٥سنة٢٠٠٣م وبعد الاحتلال عمدت سلطة الاحتلال المؤقته بتقديم المنح والقروض لبعض المشاريع وليست كلها لاعتبارات غير مهنيه فارتفع عدد المنشات من جديد ووصل الى ٤٠٣منشأه سنة٢٠٠٤م وعندما توقف دعم سلطات الاحتلال فجاة انخفض العدد حتى وصل الى ادنى مستوى عام٢٠٠٥م حيث بلغ ٣٧٠ منشأه

٢/القطاع الزراعي الخاص

يهيمن اصحاب الملكيات الخاصه على القطاع الزراعي في المرحله الراهنه وبالتالي فان معظم الحيازات في العراق هي حيازات خاصه وظل القطاع الزراعي يؤدي دوراً حيويا ومهما في الاقتصاد العراقي سواءاً من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي والتي تقترب من الـ٣٦% عام٢٠٠٢م ام من حيث قدرته على استيعاب القوى العامله التي تزيد على ١٠% من اجمالي عدد العاملين في العراق في العام ذاته كذلك فان هذا القطاع يوفر المواد الاوليه للقطاع الصناعي ويمثل سوقا واسعه للسلع والخدمات المنتجه في القطاعات الاخرى كما انه يعد مصدرا رئيسا لسلة الغذاء الوطنيه.

ويقسم القطاع الزراعي من حيث الإنتاج إلى قسمين أساسيين هما :-

١. الإنتاج الزراعي :- هذا القسم مسؤول عن أنتاج مختلف أنواع الحبوب والفواكه والخضر والمحاصيل الموسمية الستراتجية أي التي لها علاقة بحياة الناس كالحنطة والشعير والذرة والرز .

٢. الإنتاج الحيواني :-ويقوم هذا القسم من القطاع الزراعي بتجهيز المجتمع بالمنتجات التالية :-

أ- اللحوم البيضاء والحمراء عن طريق بناء مزارع تربية العجول وحقول الدواجن وبحيرات الاسماك .

ب- أنتاج البيض والأعلاف ومن المهم ان نذكر ان أنتاج الدواجن في العراق لا يلبي سوى النزر اليسير من الحاجة المحلية والباقي مستورد .

ج - صناعات الألبان بمختلف أنواعها .

وللوقوف على واقع القطاع الزراعي بشكل عام في العراق نلحظ مايلي :-

١. وفقا لبيانات البنك الدولي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ٦.٨% هذه النسبة احتسبت بعيدا عن مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي .

٢. ٦٠%من مجموع السكان في العراق تسكن في القرى والارياف في حين بلغ نسبة عدد العاملين في قطاع الزراعة والغابات والصيد الى مجموع السكان العاملون سنة ٢٠٠٤م هي ١٥% ... [١٨]

٣. نسبة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ ٢٧% من اجمالي مساحة البلاد أي مايعادل ٤٨ مليون دونم غير ان المستغل فعلا لايتجاوز ١٦مليون دونم تقريبا اي مايعادل ٢٨% من الاراضي الصالحة للزراعة..[١٩] ويشير خبراء امريكان في دراسة لهم ان الاراضي الزراعية تقل سنويا ٢٥الف هكتار سنويا بسبب قلة مناسيب المياة وملوحة التربة .

٤. انتاجية الحبوب الرئيسية لسنوات مختارة كانت كما في الجدول ادناه.

جدول (٢)بين انتاجية الاراضي المزروعة كغم/دونم لسنوات مختارة

السنة	الانتاجية كغم / دونم
١٩٦٨	٢٦٧
١٩٧٤	٢١٨
١٩٨٣	١٦٥
١٩٩٠	٢٤٠
٢٠٠٦	٢٣١

الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على الأرقام الواردة في
كتاب د.عمادعبد اللطيف سالم (الدولة والقطاع الخاص في العراق)
،منشورات بيت الحكمه،بغداد، العراق،٢٠٠١،ص٢٣٥

٥- مر الانتاج الحيواني بفترات انتاج غير منتظمه نتيجه لظروف التي مر بها العراق كما اسلفنا فعلى سبيل المثال نلاحظ انتاج العراق سنة ١٩٨٩م كان يسد ما يقرب من٦٨% من احتياج السكان حيث وصلت حصة الفرد (١١٢) بيضه و(١٥)كيلو غرام من لحوم الدجاج سنويا وهو رقم مقبول وخلال فترة التسعينات وبسبب الحصار الدولي انخفضت مؤشرات واقع الدواجن الى(٢٠)طن لحوم الفروج بعد ان كان (٢١٠)الف طن سنويا وانخفض انتاج بيض المائده من مليوني بيضه الى (٢٤١)الف سنويا ويخمن المتخصصون استهلاك العراقي (١٥٠)بيضه و(٢٥) كغم من لحوم الدواجن ويعد هدا وضعا يطمح اليه ومقبولا في حين اظهر العام ٢٠٠٦م استهلاكا مقداره (٤٠)بيضه و(٤)كيلو غرام من لحوم الدواجن سنويا وفي العام ٢٠٠٧م انخفضت هذه الكميات الامر الذي يستوجب رفع الانتاج بنسبة ٢٠%سنويا لغرض توفير جانب من الامن الغذائي.....[٢٠]

من كل المؤشرات أعلاه نصل إلى ان واقع القطاع الزراعي في العراق وهو في الاعم الأغلب قطاع خاص واقع متخلف متذبذب لم يعد يلبي حاجة الناس والتطور العلمي والتقني الحاصل في الوقت الحاضر حيث أصبح العراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين مستوردا رئيسيا للسلع والمواد الغذائية

بعد ان كان مطلع نفس القرن ينتج ما يكفيه بل ويزيد عن حاجته رغم إمكانياته المتواضعة حيث كان يصدر الحبوب وسلعا زراعية أخرى للأقطار الأوروبية بالرغم من ان نصف العاملين في النشاط الزراعي عماله غير ماهره نظرا لطبيعة العمل في هذا القطاع كونه لايحتاج الى مهارات عاليه هذا الواقع شمل الإنتاج الحيواني أيضا حيث شهد تدهورا مستمرا أبان الفترة الماضية حيث انخفض عدد رؤوس الأغنام خلال العقود الثلاث الماضية بمعدل ٣٠% و الماعز٦٠% و الأبقار ٥٠% مما يعني انخفاض أنتاج اللحوم ففي عام ١٩٧٩م كان أنتاج اللحوم ١٣٥الف طن وفي عام ٢٠٠٢م بلغ ٦٥الف طن وبعد أحداث عام٢٠٠٣م استمرت وتيرة التردي وهذا يشمل كذلك الدواجن و الأسماك بسبب تجفيف المسطحات المائية وانخفاض مناسيب المياة والتلوث بسبب السموم والصيد الجائر للصيادين ..[٢١]

وبشكل عام يرى المختصون في الميدان الزراعي وجود فجوة غذائيه في العراق ففي عام ٢٠٠٢م بلغت الصادرات الزراعيه للعراق رقما متدنيا حيث لم يتجاوز (٧) مليون دولار يتكون معظمها من المواد الخام والحيوانات الحيه والخضروات في حين بلغت قيمة واردات العراق الغذائيه نحو(١٧٢٠)مليون دولار وبذلك فان قيمة الفجوه الغذائيه او قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي للعراق قد بلغ (١٧١٣)مليون دولار.....[٢٢].

٣/ القطاع التجاري الخاص

المقصود بالقطاع التجاري ذلك الحيز من مساحة الاقتصاد العراقي الـذي يعنى بالسلع والبضائع بيعا وشراءاً (تجـارة الجملـة والمفـرق) ،اسـتيرادا وتصديرا وكل ماله علاقة بإيصال هذه السلع والبضائع إلى المستهلك والمستفيد سواء في الداخل والخارج والهدف النهائي إشباع حاجات الناس وسد أي نقص في سلة السلع المتداولة وايجاد دخول للقائمين على هذا القطاع ...امـا السـلع التي يتم تداولها ضمن هذا القطاع فهي تتدرج من سلع استهلاكية إلى غذائيـة إلى رأسمالية من مكائن ومعدات ووسائط نقل الى أدوية ومستلزمات طبية الى مواد إنشائية وكيمياوية وكل سلعة يحتاجها المجتمع العراقي لا تنـتج داخـل العراق او تنتج لكنها لا تسد الحاجة .

تاريخيا ولغاية عام ١٩٥٨م كان يسيطر على تجـارة الاسـتيراد التجـار العراقيون والأجانب حيث كانوا يشكلون العمود الفقري للقطاع التجـاري فـي العراق وكانت بعض الشركات العراقية الخاصة والأجنبية تهيمن على تجـارة التصدير التي كان هيكلها العام يتكون بصفة أساسية من المنتجات الزراعيـة (النباتية والحيوانية) وبعض المواد الخام الأولية .

اما تجارة الجملة فقد هيمن وكلاء الشركات الأجنبية علـى سـوق السـلع المستوردة وهم مدعومون داخليا بسلطة الدولة العراقية وخارجيـا بمصـالح الشركات الأجنبية ،وكانت البيئة التجارية أكثر استقرارا فـي مجـال العمـل الخاص لغاية عام ١٩٥٨م وأما بعد هذا التاريخ فقد قامـت الدولـة العراقيـة بالتدخل في النشاط التجاري وبدأت في تكوين نواة للقطاع التجاري العام فـي العراق بتأسيسها لمصلحة المبايعات الحكومية في عام ١٩٥٩م والمبرر لهـذا التأسيس كما نص قانون تأسيس هذه المصلحة هو ليس الربح المادي بقدر الحد من ارتفاع الاسعار وتوفير السلع الضرورية وحماية المستهلك وكذلك تصريف و حماية المنتج الوطني كما نص القانون وحتى عام ١٩٦٤م كانـت سياسـة الدولة الابتعاد عن منافسة القطاع الخاص لكن بعد هذا التاريخ قامـت الدولـة بتاميم ثلاث شركات تجارية كبرى هي :-

١. شركات المخازن العراقية (اوروز دي باك).

٢. الشركات الأفريقية التجارية العراقية.

٣. الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع.

وهكذا امتد تدخل الدولة إلى وضع يدها على استيراد الشاي والسيارات وموادها الاحتياطية وبعد عام ١٩٦٥م امتدت يد الدولة إلى استيراد الأدوية والمواد الكيمياوية والأسمدة وحليب الأطفال .

ان تدخل الدولة الواسع هذا لم يغير كثيرا في هيكل التجارة الداخلية و الخارجية شيئا حيث الاختلال لصالح الاستيرادات خارجيا ولسلع الاستهلاك داخليا .

وصعودا حتى جاءت حقبة السبعينات لتشهد سيطرة كبيرة للدولة على هذا القطاع حتى عام ١٩٨٠م حيث وصلت حصة القطاع الخاص في ناتج تجارة الجملة والمفرد النسبة ٤١.٢%...[٢٢]

ومع دخول عام ١٩٨٨م حتى تم السماح لجميع العراقيين بالاستيراد وفقا لمبدأ ((الاستيراد بدون تحويل)) وفي عام ١٩٩٠م ارتفعت حصة تجارة الجملة و المفرد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٥.١% عام ١٩٨٠م إلى ٨.٢% عام ١٩٩٠..[٢٣]

في أثناء الفترة أعلاه أي عقدي الثمانينات والتسعينات لم يستثمر القطاع الخاص التجاري حسنات قانون ((الاستيراد بدون تحويل))فبدلا من استغلاله في استيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج وتصعيد معدلات الاستثمار الصناعي الخاص اتجه هذا القطاع إلى استيراد السلع الاستهلاكية مبتعدا عن المخاطرة الرأسمالية ومضخما الربحية .

اما الفترة التي تلت التغيير في العراق أي ما بعد عام ٢٠٠٣م فقد دخل القطاع التجاري الخاص مرحلة الفوضى والتخبط وانعدام التخطيط على المستوى الوطني نزولا إلى المستوى القطاعي حيث هيمن على هذا القطاع أفرادا هامشيون وشركات وهمية مستغلة الفراغ الذي حصل نتيجة هجرة الكفاءات المتخصصة والتجار المشهود لهم الخبرة والكفاءة وكذلك هروب راس المال التجاري الوطني وانفلات الوضع الأمني واستباحة الحدود

الدولية للعراق مما تسبب فوضى في الاستيراد ودخول البضائع الرديئة دون المرور بأجهزة الرقابة والتقييس والسيطرة النوعية ومما زاد الأمر تعقيدا بروز ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير الأمر الذي فكك معظم مفاصل الدولة التي لها علاقة بتنظيم وتوجيه القطاع التجاري العام والخاص وكذلك من الأمور التي جعلت من دراسة وتحليل وفحص الواقع التجاري أمرا صعبا غياب الأرقام التي تخص هذا القطاع أي انعدام الدراسات والبحوث والإحصاءات نتيجة الفوضى التي صاحبت الاحتلال مما جعل من عملية التقييم والتقويم عملية ليست بالسهلة .

٤ / القطاعات الأخرى

أ ــ قطاع البناء والتشييد

ارتبط نشاط هذا القطاع بمقدار انفاق الدولة على الخطط التنموية وهذا القطاع له اسهامات متباينه في المؤشرات الاساسية للاقتصاد الوطني سواء من حيث اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي او تشغيله لعدد لابأس به من الايدي العاملة مثل استيعابه ١٠.٧%عام ١٩٩٠م من اجمالي العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وشكلت مساهمته النسبية في الناتج المحلي أي مساهمة القطاع الخاص للبناء والتشييد ما مقداره ٠.٠٧% عام٢٠٠٠م....[٢٤]

والمتتبع لمجمل نشاط الاقتصاد العراقي يرى ان هذا الميدان يهيمن عليه القطاع الخاص منذ انشائه وهو اصبح ملجأ امن لرؤوس الاموال الخاصه والهاربة من باقي قطاعات الاقتصاد العراقي كالقطاع الزراعي والصناعي نظرا لضعف اداؤها وفي الوقت الذي لم تكن الدولة العراقية قادرة على تمويل هذا النشاط كان القطاع الخاص في بعض السنوات يساهم بـــ١٠٠% من ناتج قطاع البناء والتشييد وبـــ١٠٠%من تكوين راس المال الثابت فيه وبحلول عام ١٩٨٠م كان القطاع الخاص يساهم بـــ٨٨.٩%..[٢٥] من الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع .

ب ــ قطاع النقل والمواصلات والخزن

كانت الاهميه النسبيه للناتج المحلي لقطاع النقل والمواصلات الخاص من مجمل الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النقل والمواصلات في العراق ١٣.٢% عام٢٠٠٠م...[٢٦] وهو رقم متواضع نتيجة لسيطرة مفاصل الدولة على هذا القطاع حيث تحتكر الدولة جميع أنظمة الاتصالات إضافة إلى السكك الحديد والمطارات والموانئ أبان تلك الفترة وكذلك غياب الشركات الخاصة الكبيرة وعدم وجود مؤسسات تمويلية تساهم في تمويل القطاع الخاص في هذا المجال واقتصار الوحدات العامله والمستثمرة فيه

على عدد كبير من المالكين الصغار لوسائل النقل المختلفة وهـذا الواقـع خاصة بعد التغيير عام ٢٠٠٣م واقع فيه الكثير من تراجـع دور القطـاع الخاص باستثناء السماح لبعض شركات الهاتف النقال بالعمل في السـاحة العراقية.وبالرغم من وجود الخدمات الهاتفيه السلكيه الا انها بعد الاحتلال كانت تعمل بنصف طاقتها او اقل نتيجة التدمير الذي لحـق بهـا وعـدم تعويض المدمر ومما زاد الامر سوءا فان خدمات الهاتف النقـال كانـت رديئه وغالية الثمن بالقياس الى الدخل الصافي للمواطن العراقـي يقابلهـا سوء الاداره وقلة الخبره سيما ان الشركات التي تعمل فيها غير قادره على تشغيلها بكفاءه في الظرف الحالي ولم تستطع الحكومه فـرض اجـراءات رادعه لحماية المستهلك العراقي في هذه الخدمه كذلك من اهم سمات النقل في العراق بالاضافة لما تقدم كون الدولة اللاعب الاساسـي فضـلا عـن امكاناتها التمويلية ومعلوم ان لقطاع النقل دورا بارزا في تشـكيل مـزيج التكاليف لاي سلعة او خدمة وان تكاليف النقل تمثل الصنف الثابت الـذي يلقي بظلاله على تكلفة السلع والخدمات .

ج ـــ قطاع الكهرباء

معلوم ان أنتاج الكهرباء يحتكره القطاع الحكومي وذلك لضخامة حجم الاستثمارات فيه الا انه وبسبب تعرض هذا النشاط الى التدمير في اغلب الحروب التي دخلها العراق والحصار الاقتصادي فقد انخفض أداؤه مما أدى إلى ظهور بوادر من القطاع الخاص للاستثمار في نشاط الكهرباء وبشكل محدود جدا مقارنة مع القطاع العام مما يعني عدم خضوعه لبحثنا هذا كونه قطاع مقفل تقريبا للجانب الحكومي .

د ـــ القطاعات الخدمية

وتتالف من :-

١.قطاع العقارات: يعد القطاع الخاص أهم مستثمر في هذا المجال حيـث شكلت استثمارات القطاع الخاص ٩١.٣% من مجموع تكـوين راس المـال الثابت خلال الفترة ١٩٩٠ـــ١٩٩٩...[٢٧] وتماشيا مع هذا الطرح نرى غلوا

في حجم هذا الاستثمار حيث تشير بعض البحوث الى مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط بنسبة ١٠٠%وهذا كما قلت فيه شئ من عدم الدقة ناجم عن احتساب استثمارات الدولة في هذا الميدان كجزء من الاستثمار في القطاع المستفيد مثل استثمار القطاع الصناعي العام في الاسكان الصناعي يحتسب كجزء من الاستثمار في القطاع الصناعي وليس كاستثمار في هذا القطاع ..واليوم نري انحسار لدور شركات القطاع الخاص في هذا الميدان عوضته الاستثمارات العائليه في بناء المساكن وهو نشاط لا يبغي الربح أنما تلافي العجز في الوحدات السكنية .

٢. الخدمات الاجتماعية الشخصية :ـ

أولا ـــ بالنسبة للخدمات الشخصية فان النشاط الخاص يكاد يتسيد هذا القطاع على الرغم من تطور جميع المؤشرات الاقتصادية على المستوى الوطني آلا ان هذا القطاع تميز بعدم مواكبته لاحتياجات السكان وتخلف أساليب إدارة وتنظيم الوحدات الخدمية الخاصة . ومن هذه الخدمات الامن والسلامه الشخصيه وخدمات الخياطه والحلاقه وصيانة الاجهزه والمعدات والسيارات والمطاعم وغيرها..

ثانيا ـــ الخدمات الاجتماعية ـــ تهيمن الدولة هيمنة مطلقة على هذا القطاع انسجاما مع الوظائف التقليديه للدولة العراقية وعلى هذا فقد تم زيادة انفاق الدولة على الادارة العامة والدفاع والخدمات الاخرى سيما القطاع الصحي والتعليمي ويعود غياب القطاع الخاص عن هذه الانشطة نسبيا الى عوامل عديدة منها عدم امكانية القطاع الخاص بناء مؤسسات خاصة ضخمة كذلك بنية الدولة ذاتها وطبيعة دورها كراعية للمصالح الاجتماعية وهودور كما اسلفت تقليدي وطبيعي حسب العرف العراقي .وبشكل عام فان القطاع الخاص في هذا الميدان له مؤشرات لاباس بها سيما في الفتره التي تالت عام ٢٠٠٣م ففي الحقل الصحي مثلا تشير معطيات عام ٢٠٠٥م الى وجود (١٠٠٠) سرير في المستشفيات الخاصه ....[٢٨] ولابد ان هذا العدد قد زاد الان اما على صعيد عدد المستشفيات فان العام ٢٠٠٧م سجل فيه عدد

المستشفيات (٦٠) مستشفى اهليه (عدا اقليم كوردستان) يقع حوالي ٦٥%منها في بغداد وتبلغ نسبة الاسر فيها الى مجموع الاسر في العراق حوالي ٦% ...[٢٩] اما في الميدان التعليمي فالواقع يشير على مستوى العراق الى ان طفل من كل اربع اطفال يتتراوح اعمارهم بين (٦-١١)عاما لايذهب الى المدرسه وهنا نلاحظ ضخامة المشكله ومسوؤلية القطاع الخاص فيها مستقبلا ورغم المعوقات الكبيره فقد استطاع التعليم الاهلي ان يؤسس له موطئ قدم في هذا الميدان ومامؤشر عدد الجامعات الاهليه الا خير دليل جيث بلغ عدد الجامعات الاهليه في العراق (١٧)جامعه بلغ المجموع الكلي لطلاب الدارسين فيها (٢٧١٨٠)طالب وطالبه ....[٣٠]

جـ .خدمات الوساطة المالية :ـ وتشمل المنشات التي تقدم الخدمات المالية كالمصارف وشركات التامين ومكاتب الصيرفه ومن حيث المبدأ تعتبر عملية بناء وتحديث قطاع المصارف الخاص امر اساسي للتنمية الاقتصادية في العراق ومن المرجح ان تلعب المصارف الخاصه دورا مهما في مستقبل القطاع المالي العراقي وان الحقيقه التي يجب ان نضعها في الاعتبار هي ان العمل المصرفي الاهلي نشط بعد ان وضعت الحرب العراقيه الايرانيه اوزارها فالحكومه وجدت نفسها عاجزه عن الايفاء بكل متطلبات العمل المصرفي لذا فقد ظهرت المصارف الاهليه واجيزت وفق القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١م ووصل عددها الى (١٧) مصرفا...[٣١] . وكواقع حال فقد بلغ عدد المصارف الاهلية عام٢٠٠١م حوالي ٢٠ مصرفا و بلغت نسبة الودائع لديها بحدود٦% من اجمالي رصيد الودائع لدى الجهاز المصرفي العراقي وبعد عام٢٠٠٣م تضاعف عدد المصارف الاهلية وتوسعت اعمال المضاربة فيها على الرغم من تهديم ٢٦ فرعا وحطمت تحطيما كاملا باعمال السلب والنهب ابان تلك الفترة وهي في الوقت الحالي تساهم بـ ٦% من الناتج المحلي الاجمالي و ان ٣٠% من ايداعات العراقيون في مصارف القطاع الاهلي حيث يوجد الان ٢٩ مصرفا لغاية فبراير٢٠٠٨م وهنالك مايقرب من ٢٥ طلبا من مصارف عالمية تود فتح فروع لها في العراق رغم المآخذ على

الجهاز المصرفي العراقي كالتزامه بمعايير العمل المالي وسلام الدولي مثل معايير بازل /٢ والمعايير المحاسبية ومعايير مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب...[٣٢]

المحور الثالث / أهمية القطاع الخاص العراقي

في المحور الاول تم التطرق الى مبررات وجود القطاع الخاص ضمن الاطار النظري للبحث والذي جُعلَ مدخلا لفهم الدور العام للقطاع الخاص وفي هذا المحور سوف اتطرق الى فوائد وايجابيات وجود هذا القطاع في العراق فهو ذو اهمية بالغة على مستوى الاقتصاد والمجتمع وكما يلي :-

اولا / المتتبع لحركة الاقتصاد العراقي منذ عام٢٠٠٣م ولحد الان يرى ان الدولة تارةً تصرح بشكل مباشر انها ماضية في السير باتجاه اقتصاد السوق وتارةً اخرى تعلن عن ذلك من خلال الممارسات والفعاليات التي تمارسها على ارض الواقع لذا نرى ان خيار اقتصاد السوق لامناص منه حاضراً ومستقبلاً سيما اذا عرفنا ان هذا الخيار فيه من التطور والعقلانية مما يجعل معظم السلع والخدمات والمخرجات النهائية يتم انتاجها من قبل مؤسسات ومنشات تابعة للقطاع الخاص فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الامريكية نرى ان ٣% من الناتج المحلي الاجمالي ينتج من قبل الحكومة الفدرالية اما في الدول ذات التخطيط المركزي والانظمة الشمولية نجد ان مابين ٨٠ــــ٩٠% من الناتج القومي تنتجه الدولة...[٣٣]

ان اقتصاد السوق مطلب المرحلة الراهنة بما يعنيه من إدارة النشاط الانتاجي بعقلية اقتصادية سليمة لاسبيل فيها غير الترشيد والترشيق والديناميكية وتجنب الخسارة وهذا واضح جدا من خلال دراسة لمؤسسة غربية تسمى(سبان) تهتم بشؤون الدراسات المسحية لمختلف المدن الامريكية اخذت من هذه المؤسسة دائرة واحدة مقابل مؤسسة بلدية عامه كانت النتائج تكاليف المؤسسة العامة ٤٥% اعلى ....[٣٤]

ثانيا / الحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلد والبالغة اكثر من ٥٠% من مجموع القوى العاملة حيث يبلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد اكثر من ٣٤ الف مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي ومديرية

التنمية الصناعية واكثر من ثلاث اضعاف هذا العدد منتشر على شكل ورش صغيرة غير مسجلة وهذا الكم الهائل من المشاريع والورش بامكانه استيعاب اكثر من ٩٠٠الف عاطل عن العمل ..[٣٥]..

ومادمنا نبحث في عالم التشغيل فان القطاع الخاص يعمل على استيعاب الايدي العاملة المتوفرة في المشاريع ومعامل القطاع العام الفائضه(أي امتصاص البطاله المقنعه)عن الحاجة خاصةً بعد الاقدام على عملية الخصخصة المنوي القيام بها لاحقا حيث سيكون هذا الكادر هو المغذي لكل العمليات الانتاجية وبذلك سوف تتوسع قاعدة القطاع الخاص ويتحقق جزء من التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في العراق وتوفير الكادر الفني لمشاريع القطاع الخاص والذي يصعب استيراده مما سيعمل على تجميع الكادر الوسطي المشتت في الدول المجاورة وجذب واستيعاب الكادر الفني العاطل من المنشاة المتوقفة سيما منشاة التصنيع العسكري والاستفادة من خبراته وطاقاته وتخصصاته المهنية.

ثالثا / سد حاجة السوق من المنتجات المختلفة :- حيث ان منتجات القطاع الخاص وخدماته تاخذ حيزا معقولا من سلة المنتجات الوطنية وهي منتجات تتصف بالجودة والمواصفات المقبولة لدى المستهلك العراقي بما توفره من مواصفات النمط الاستهلاكي في العراق اضافة الى معقولية اسعارها مقارنة بالمستورد منها وهي في هذه الخاصية يفترض ان تقف بوجه الصناعات الاجنبية التي تحاول سحق الصناعة الوطنية وبالتالي تعمل على سد جزء مهم من المنتجات على المستوى المحلي بما يفضي الى تقليل الحاجة الى الخارج في تامين السلع الضرورية من خلال توفيرها محليا خصوصا السلع الزراعية او الصناعات الخفيفة مما يؤدي الى خفض انسياب العملات الاجنبية الى الخارج للاعتماد عليها لاحقا في استثمار مشاريع انتاجية اخرى تلبي حاجات السوق المحلية والمساهمة في دعم الانتاج المحلي وقيام صناعة محلية تعتمد على مواد اولية زراعية كانت ام طبيعية متوفرة محليا ممايشكل دعما اضافيا من خلال خفض تكاليف الانتاج ويتيح القدرة التنافسية في الاسواق كذلك فان

منتجات القطاع الخاص تعمل على خلق فرص المنافسة مع مثيلاتها من منتجات القطاع العام والمختلط مما يؤدي الى تحسين ورفع مستوى نوعية الانتاج وتقليل الكلف كذلك خلق تكامل تنسيقي مع القطاع العام في السلع التي ينتجها من مواد اولية واستهلاكية مما يؤدي الى خلق تعايش نموذجي.

رابعا / تحقيق الدفع الذاتي لعملية التنمية الاقتصادية حيث ان القطاع الخاص يلعب دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية ضمن الستراتيجية العامه للدوله خاصة القطاع الصناعي الخاص فهو القطاع الرائد لسائر القطاعات الاقتصادية الاخرى ولحركة السوق لما يتمتع به الصناعيون من تنظيم ووعي وتخطيط في عملهم فالاستثمارات الصناعية استثمارات طويلة الاجل وذات ارتباط بالوطن وذات عمق واسع علما ان مشاركة القطاع الخاص في التنمية عن طريق السماح له في تاسيس او المشاركة في مشروعات البنى الاساسية كجزء من دوره في عملية التنمية يعني النهوض بمهام مختلف القطاعات الاقتصادية بكفاءة وتنظيم عاليين وهذا يعني ان القطاع الخاص يتعامل بكفاءة عالية مع اصناف خاصة من المشروعات خاصة الصناعية فهو المحرك الطبيعي للنمو الاقتصادي وقد بينت التجربة ان الدول التي تعتمد في نموها الاقتصادي على القطاع الخاص كانت افضل اداءاً من تلك التي اعتمدت على القطاع العام وخذ الكوريتان مثالا على ذلك....[٣٦]

خامسا / على مستوى المنشات الاقتصادية فان الاهتمام بالقطاع الخاص يعني :-

أ. زيادة ارتباط عوامل الانتاج بحركة الاسعار والية السوق باعتبار ان الربح هو المحرك الاساس لذلك يجب السعي الى تطوير كفاءة المنشاة الاقتصادية ورفع قدرتها الانتاجية والقضاء على الروتين .

ب. ربط الاجور بالانتاجية مما يخلق بيئة منافسة بين العاملين وهذا من شانه خلق الابداع وتشجيع الابتكار والتطوير.

جـــ . كذلك فان السير في اقتصاد السوق من خـــلال تشـــجيع القطاع الخاص يؤدي بالنتيجة الى المنافسة الشديدة بـــين المنشـــاة الاقتصادية التي تسعى نحو ايجاد وتثبيت موقعها الاقتصادي فـــي السوق مما يدفع باتجاه ابتكار الاساليب العلمية الحديثة في الانتـــاج والتوزيع والتسويق وايجاد افضل السبل من اجل تحقيق هذا الهدف .

سادسا / بعد خلق البيئة الاستثمارية الملائمة أبان المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق فان الدعم الحكومي للمنشاة الاقتصادية وهو يمثل نزفا مستمرا لأموال الدولة سوف يتوقف باعتبار ان المعيار الوحيد للاستثمار هو الـــربح وبالتالي فان السعي المستمر للمنشاة سيكون نحو تحقيق أفضل الأرباح وإذا ما علمنا ان قيام نظام ضريبي لدى الدولة سيؤدي الى زيادة إيراداتها وهذا بحد ذاته يؤدي زيادة منافع الدولة من خلال زيادة منافع المنشاة .

سابعا / ان المنافسة بين المنشاة الاقتصادية سوف يدفع باتجاة الاعتمـــاد على الكفاءات العلمية والتكنولوجية والسعي نحو تحقيق المزيد من الابتكـــار والتطوير مما يساعد على النهوض الاقتصادي في البلاد .

ثامنا / نمو القطاع الخاص واتساع دوره في عملية التنمية يمكن ان يمثل دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال إنضاج مجال اقتصادي مستقل عن الدولة وسيطرتها كما ان هذا التطور يسهم في تقوية بعض منظمات المجتمع المدني و تأكيد استقلاليتها عن الدولة ثم ان تطور دور القطاع الخاص يفضي الى المطالبة بالتدخل في سياسات الدولة والمشاركة في القرار السياسي وهذا بحد ذاته يعني نضوج وتعميق التجربة الديمقراطية .

المحور الرابع / القطاع الخاص العراقي الملامح والمعوقات وسبل النهوض

أولا :- أهم ملامح القطاع الخاص العراقي

يجب التعامل مع القطاع الخاص في العراق تعاملا علميا جديا منصفا فهو قائم وحقيقة واقعه لايمكن شطبها وقطاعا عاملا وقديما لا مستحدثا وهو بهذه الصفات لايمكن إغفاله وإغفال واقعه المتشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع العام والمختلط وهو كذلك مشارك فعال على امتداد تاريخ الاقتصاد العراقي كما أسلفنا عند تناولنا صفحات من تاريخه فهو يشكل ويشغل حيز مهم من الإنتاج والاستهلاك المحليين وبالتالي له صفات ومعالم كثيرة منها :-

اولا / اللافت في القطاع الخاص العراقي سيما في الفترة التي سبقت التغيير في سنة٢٠٠٣م ارتباط وتبعية مصالح هذا القطاع ارتباطا مباشرا بالدولة وهو انعكاس لطبيعة النظام الاقتصادي الشمولي والمركزي الذي ساد العراق قبل هذه الفترة حيث ان الدولة في هذا النظام هي رب العمل الأول في العراق بل الطرف الأساسي الذي يتيح الفرص للقطاع الخاص للقيام بنشاطاته الاقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا ناهيك عن اثر السياسات التي تتبعها على هذا القطاع فمثلا عملت الحكومة العراقية على دعم الاقتصاد بنفس الأسلوب الذي انتهجته دوما والمتمثل في تعيين المواطنين موظفين لديها فمنذ عام ٢٠٠٥م زاد عدد موظفي الدولة العراقية بمقدار الضعف تقريبا حيث ارتفع من ١.٢مليون الى٢.٣٩٥مليون موظف في الوقت الحاضر كذلك الزيادة المتكررة في الأجور والرواتب حيث بلغت نسبة تعويضات المشتغلين في القطاع العام٦١% عام٢٠٠٥م وارتفع الى ٦٤% عام٢٠٠٧م من اجمالي تعويضات المشتغلين...[٣٧] كل هذا ارجع العراق مجددا باتجاه التوجهات القديمه القائمة على هيمنة الدولة الأمر الذي أصبح التعيين في أحدى دوائر الدولة او الفوز بوظيفة داخل القطاع العام حلم كل الشباب في سن العمل سواء الخريجون او العمال وحتى العمالة العادية الامر الذي حرم القطاع الخاص من هذا الجانب ناهيك عن العبئ الذي سوف يعاني منه المجتمع

برمته نتيجة الزيادات في الرواتب متمثلا بضغوط التضخم الذي بلـــغ ٣٦% عام٢٠٠٨م بعد ان كان في عام ٢٠٠٦م يدور في فلك ٧٧%...[٣٨] .

هذا يعني ان القطاع الخاص العراقي لا يملك اوغير قادر علـــى الإيفـــاء بمسؤولياته الوطنية بمفرده الا اذا مدت له يد العون من قبل الدولة .

ثانيا / لا مكان للبيروقراطية والفســـاد الإداري فـــي القطـــاع الخـــاص فالمعروف في هذا القطاع عدم تواجد البطالة فيه كما هو الحال في القطـــاع العام حيث البطالة المقنعة والهيكلية والاحتكاكية وغيرها فكل عامل او فني أو متخصص له مكانه الطبيعي في عملية الإنتاج نظرا لطبيعة القطاع الخـــاص ونظرته الى الاكلاف والمردودات نظره اقتصادية مبنية على نظرية التنافس واقتصاد السوق .

ثالثا / ان هذا القطاع يعاني من ضعف القدرات التنظيمية والتمويليـــة اذا لاتشكل ممتلكاته بالشكل النقدي الا نسبة قليلة من الثروة القومية الكلية .

رابعا / يعاني من ظاهرة هجرة أمواله وكثير من العاملين فيه الى الخارج لأسباب معروفة بهذه الظاهرة منها عدم صلاحية البيئة الاستثمارية من قوانين وحوافز والظروف الأمنية المتقلبة وكذلك طبيعة النظام الشـــمولي المســـيطر على كافة مناحي الحياة سيما الاقتصادية والمالية كل هذا وغيره أدى للانتقال الى خارج البلاد بحثا عن الأمان وعن فرص استثمارية أفضل فمثلا يشـــير تقرير صادر عن دائرة مراقبة الشركات في الأردن ان المستثمرين العراقيين يتصدرون قائمة الاستثمار في الشركات هناك وقد بلغت استثماراتهم منذ بداية عام٢٠٠٦م حوالي ٨.٣ مليار دينار أردني بعد ان كانت ٧.٩ مليار في عام ٢٠٠٥م وأشار التقرير ذاته الى حركة ملحوظة للاستثمارات العراقية الموظفة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي اغلبها يتركـــز فـــي قطـــاع الخدمات والصناعة والتجارة [٣٩] .

خامسا / يميل القطاع الخاص العراقي الى الاستثمار في الأنشـــطة ذات الربح المضمون والأعظم (Maximum profit) وهذا ما ادى خاصـــة فـــي العقد الأخير الى نزوح العاملين في القطاع الصناعي الخاص الـــى القطـــاع التجاري او الخدمي نظراً لما فيهما من ربح سريع واني .

سادسا / هذا القطاع خاضع دائما للضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار وهذا بدوره يؤدي الى ضعف مساهمات هذا القطاع في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

سابعا / تجاهل الحكومات العراقية المتعاقبة لدور القطاع الخاص وإعطائه دورا هامشيا وعدم الحاجة الى مدخراته في دعم وتمويل عملية التنمية وهذا راجع وكما أسلفنا الى اعتماد هذا القطاع على الدعم الحكومي وهذا الدعم في نفس الوقت يؤدي الى ضعف منافسة منتجات هذا القطاع تجاه السلع المستوردة من الخارج.

ثامنا / القطاع الخاص في العراق لا يكرس نسبة معينة من أرباحه الى البحث والتطوير وتدريب القوى العاملة البشرية لديه وهما عنصران أساسيان في إرساء مقومات نهضة إنتاجية شاملة تحتاج أليها معظم مفاصل هذا القطاع.

تاسعا / مساهمة هذا القطاع في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بالمستوى المطلوب وهي في تراجع مع مؤشر الزمن ففي عام ١٩٥٣م بدون إدخال القطاع العام بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص العراقي في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط ٨٠.٤%بينما بلغت تلك النسبة ٧٠.٦% عام١٩٦٠م وقد استمر تراجع مساهمة القطاع بحيث أصبحت عام ١٩٨١م بحدود ٣٩.٧% للقطاع العام واستمرت هذه النسبة بالتدني بعد هذه السنوات (٤٠)

عاشرا / المشاريع في هذا القطاع فردية صغيرة تأخذ الطابع العائلي في بعض الأحيان فقد وصل عدد العاملين في الصناعة الكبيرة الخاصة حوالي ٢٧ ألف عامل في سنة الذروة وهي سنة١٩٨٩م في العراق بأكمله وهو ما يؤكد التخلف الصناعي في القطاع الخاص علما ان حجم المنشاة الاقتصادية الكبيرة للقطاع الخاص انذاك هو٤٢عامل وهذا الحجم يبقى في نطاق المنشاة الصغيرة بالمعنى الاقتصادي وبتعبير اخر لا توجد صناعة كبيرة في القطاع الخاص العراقي من الناحية العملية حيث ان تقديرات هذه المشاريع من هذا

النمط اكثر من نصف مشاريع القطاع الخاص وهذا يعني ضمور الشـــركات المساهمة ومحدودة المسؤولية بمعنى اخر ان هذا القطاع يغلب عليه فعلا صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة حيث ان الصناعة الصغيرة بلغـــت ذروتهـــا عام٢٠٠٠م اذ وصل عدد المنشات(٧٧)الف وعدد العاملين بحوالي١٦٥الـــف أي ان متوسط

حجم هذه المنشاة(٢) من القوى العاملة تقريبا وهذا يبين ان هذا النوع من الصناعات عبارة عن مشاغل صغيرة فعلا يغلـــب عليهـــا الطـــابع الفـــردي وبتقنيات بسيطة[٤١]

الحادي عشر / تقادم وسائل الانتاج وهيمنة الاســـاليب القديمـــة وغيـــر الكفوءه مما انعكس سلبا على تدني مستويات الانتاج الى جانب عدم اضـــافة خطوط انتاجية جديدة او ادخال تكنولوجية حديثة الامر الذي ادى ويؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ضعف او انعدام القدرة على منافسة المنتوجات والسلع الاجنبية هذا فيما يخص على الاقل القطاع الزراعي والصناعي امـــا مايخص قطاع الخدمات خاصة القطاع المالي والمصرفي فالواقع يشير الى ان هذا القطاع تخلف في مجال التقنيات المستخدمة نظرا لعدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية خاصة مايتعلق بعملية المقاصة الالكترونية السريعة كذلك كم ونوع الخدمات المقدمة للعملاء.

المحور الرابع

ثانيا / أهم معوقات القطاع الخاص في العراق

في حالة مثل حالة العراق يوجد هنالك تداخل بين النتائج و الأسباب ومابين الواقع والطموح ومابين الصفات والملامح وبين المشكلات والمعوقات لدراسة أي ظاهرة من الظواهر العلمية كان تكون اقتصادية او اجتماعية او مالية او حتى ثقافية كون حالة التخبط وفقدان التخطيط العلمي وعدم التماس الطريق الصحيح الى الهدف هي الحالة الظاهرة في ميدان العمل وهذا ينطبق في أحيان معينة على بحثنا هذا حيث توجد بعض الملامح هي نفسها معوقات كذلك هنالك معوقات هي نفسها ملامح لذلك سأختصر لكلا الحالتين دون إهمال أي منها وفي هذا المجال سوف استعرض اهم المشكلات والتحديات والمعوقات التي تقف حائلا دون تطور القطاع الخاص وهي كثيرة متعددة منها ماهو ذاتي يخص القطاع نفسه ومنها مايتصل بالدولة وقوانينها وسياساتها ورؤاها ومنها ماله علاقة بحركة الاقتصاد العالمي وتطورات الازمات الاقتصادية الدولية واسعار السلع الستراتيجية وهي بشكل عام تمس بشكل او باخر واحد من مفاصل القطاع الخاص العراقي فهي اما تخص القطاع الصناعي او الزراعي او التجاري او الخدمي او تشمل الكل و أهمها :

١ / محدودية وسائل حماية القطاع الخاص سيما الذي يتعلق بمنع دخول السلع المنافسة للمنتج المحلي الى البلد ومن مظاهر هذه المحدودية فتح الحدود بشكل او باخر خاصة بعد الاحتلال دون العمل بموجب ضوابط ومحددات هي معروفه ومعمول بها في معظم البلدان التي تطمح لبناء اقتصاد وطني متين خاصة تلك التي تمارس او تطبق الاقتصاد الحر لحماية المنتج الوطني كتركيا على سبيل المثال لا الحصر.

٢ / هنالك معوقات نابعة من صميم واقع القطاع الخاص أي معوقات ذاتية منها :ـــــ

أ- قسم لا يستهان به من مشاريع القطاع الخاص بدائية بوسائل أنتاج بسيطة وبشكل مبعثر غير خاضع لمعايير ودراسات جدوى مسبقة تعتمد كلا من كفاءة الكم والنوع والموقع والحاجة مع كفاءة الاستثمار المطلوب.

ب- شحة موارد هذه المشاريع بما يؤدي الى عدم الكفاية لتشغيل وتمويل العملية الإنتاجية وبالتالي توقف عجلة الإنتاج كذلك فان تواضع الامكانات المادية يجعل هذا القطاع غير قادر على الدخول في استثمارات تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما ترتب على ذلك تقادم وسائل الإنتاج وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفوءة التي تعني ركود او تدني مستويات الإنتاج الى جانب عدم إضافة خطوط إنتاجية جديدة او إدخال تكنولوجياً حديثة مما يفضي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ضعف او انعدام القدرة على الاستمرارية والمنافسة.

جـ- نتيجة سنوات الحروب والحصار والتخبط في التخطيط وسيطرة السياسيين على الوزارات ذات العلاقة أهمل القطاع الخاص وهذا ما انعكس سلبا على الكثير من المؤشرات منها :-

١. قلة البيانات الإحصائية عن هذه المشاريع وعدم تنظيم سجلات خاصة بها تتضمن معلومات عن المنتج والاستثمار والعمالة والمبيعات.

٢. الافتقار لوسائل النقل والتخزين المناسبة.

٣. انخفاض مهارة العاملين في هذا القطاع بما يعني عدم القدرة على مواكبة التطور العلمي الحاصل في معدات ووسائل الإنتاج سيما صناعة الالكترونيات والمعلوماتيه.

كل هذه المؤشرات تدل او تعني ان هذا القطاع غير نظامي ومتخلف .

د- هنالك الكثير من الحلقات مفقودة بين القطاع الخاص العراقي وبقية القطاعات الاقتصادية بما يؤدي الى ضعف العلاقات التشابكية القطاعية وصولا الى معاناة هذا القطاع من كثير من مواطن الخلل

والضعف سيما الحصول على المـــواد الأوليـــة وتســـويق المنتجـــات المتوفرة.

٣/ حزمة سياسات حكومية اتبعت ولازال قسم كبير متبع لحد ألان منها:-

أ. تشريعات قانونية قيدت حركة القطاع الخاص فمـــثلا هنالـــك حظراً على تواجد هذا القطاع في عدد من الأنشـــطة ومنهـــا قطـــاع الصناعة النفطية.

ب. سياسة الحماية التي اتبعتها الحكومة ســـواء الكميـــة منهـــا او السعرية وصعوبة الدخول الى السوق جعلت من هذا القطاع لا يعيـــر أهمية الى مسالة المنافسة وتحسين إداءه الاقتصادي مما انعكس ســـلبا على قدرته التنافسية.

ج. القيود المشددة على عملية التحويل الخارجي للعملة خاصـــة بعـــد الحرب العراقية الإيرانية مما اضعف القدرة على تمويـــل الاســـتيرادات الضرورية من أجهزة ومعدات ومواد أولية وأدوات احتياطية.

د. سياسة التسعير المركزي التي كانت متبعة سابقا وقفـــت عـــاملا مثبطا للمستثمر ألامر الذي جعله يتجة إلى نشاطات اكثر ربحيه.

هـــ. أعطاء الأولوية لشركات القطاع العـــام فـــي تنفيـــذ الأعمـــال والمقاولات حتى وان كانت شركات القطاع الخاص ذات كفاءة عالية.

و. السياسة النقدية للدولة العراقية أدت الى تقليص امكانات الاقتراض من المصارف بفعل الارتفاع المفرط لسعر الفائدة مما يعني أضعاف النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدفا أساسيا من أهداف التنمية القوميـــة ومـــدخل النجاح في مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة.

وكان نتيجة هذه السياسات ان أهم الوزارات الاقتصادية فـــي الدولـــة العراقية امتلكت كل اذرع ونشاطات الحياة في البلاد كالأسواق المركزية وتجارة السيارات والعُدد اليدوية و الكهربائية والزراعيـــة والبطاريـــات والمعدات الخفيفة والثقيلة كذلك فان قطاع المصارف والفنادق كـــان فـــي قبضة الدولة بشكل او أخر واستنادا الى ذلك لم يبقى للقطاع الخـــاص الا

هامش ضعيف وغير مضمون النتائج فضلا عن ان هذا الهامش كان مقيدا بالعديد من الشروط والالتزامات والضوابط الحكومية مما دفع القطاع الخاص الى الانزواء والضمور.

٤ / قلة مساحات الاستقرار الأمني وكثرة الحروب أدت الى إغلاق المئات من المعامل وتسريح العاملين فيها.

٥ / استمرار الخلل والضعف في القطاع المصرفي العراقي حيث جرت العادة على افتراض ان القطاع المصرفي يجب ان يوفر قروض ميسرة بأسعار فائدة تقل عن مثيلاتها في السوق لحين وقوف المشروع على قدميه ويبدأ مرحلة الإنتاج الفعلي المجزي وهذا مالم يكن وليس هذا فقط بل يفترض على النظام المصرفي ان يعي ان صغار المستثمرين لا يسعون للقروض وتخفيض سعر الفائدة فقط بل من المفروض على النظام المصرفي ان يستنبط وسائل مبتكرة لمعالجة دعم هولاء على توفير ما يطلبه منهم النظام المصرفي في العادة من شروط

٦ / بالنسبة للقطاع الزراعي يشخص العارفون والمتخصصون في الميدان الزراعي أسباب تراجع هذا القطاع الى ضبابية وعدم استقرار وقصور الرؤى في السياسات الحكومية خلال الفترة الماضية والتي كان من نتائجها سعي الحكومة للسيطرة على هذا القطاع من خلال القيود الكمية والنوعية والسيطرة على الأسعار وعلى منافذ التسويق الأمر الذي أدى الى عدم نمو هذا القطاع وهو القطاع السائد نموا طبيعيا وبقي تطوره ضعيف بالقدر الذي تسمع به الدولة.

٧ / تهالك وتقادم وتحطم البنى التحتية للمجمعات الصناعية التي يتواجد على أرضها منشاة ومعامل القطاع الخاص وهذا يسري أيضا على المنظومة الأمنية كما أسلفت التي هي عماد الاستقرار والطمأنينة وكذلك الضعف الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط الامر الذي يعني البحث عن البدائل والسوق السوداء وهي مكلفة كما هو معروف ورديئة مما يعني ارتفاع الاكلاف ورداءة المنتج وكذلك الحال بالنسبة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال.

٨ / صعوبة الحصول على المواد الأولية سيما محلية المنشأ لتوقف معظم المشاريع او هبوط مستوى الإنتاج فيها فمثلا أضحى الحصول على مادتي (هيبوكلورات الصوديوم ومادة حامض السلفونيك) صعب جدا وهما عماد صناعة المنظفات في العراق لتوقف معمل الفرات في الهندية وهو متخصص بإنتاج المواد الكيمياوية وكذلك توقف مشروع الغسل الرملي في قضاء الدور المنتج لمادة حامض السلفونيك ..اما اسباب التوقف فهي عديدة ومعروفه ولسنا في وارد ذكرها الا ان على راس هذه الأسباب السرقات والإرهاب في فترة ما بعد الاحتلال..[٤٢]

٩ / اما بالنسبة للمواد الاولية المستوردة من الخارج فهي الاخرى وقفت عائقا امام دوران عجلة انتاج القطاع الخاص كما ونوعا لخضوعها لمضاربات التجار ولهاثهم في تعظيم ارباحهم فبات المستورد من المواد هو الردئ والمنتهيةصلاحيته لرخص الاسعار وقرب المناشئ حيث اسواق الدول المجاروة رغم ان سلع هذه الاسواق ليست بالجودة المطلوبه.

١٠ / افتقرت الخطط الاقتصادية التفصيلية للتطورات حول كيفية التعامل مع نشاطات القطاع الخاص

واهملت دوره في تنفيذ الاستثمارات المخططه اهمالا تاما ففي خطة التنمية القومية ٧٠-٧٤رصيد للصناعة انفاق استثماري يشكل ما نسبته٣٤.٥%من اجمالي الاستثمارات المخططه وكانت حصة القطاع الخاص من اجمالي النفقات الاستثمارية المخصصه ١٣%منها فقط وفي سنوات التسعينات سجل القطاع الخاص غياب كامل من مجمل التخصيصات الاستثمارية وهكذا وضع في موضع جعله بعيد عن خطط واهداف تنمية غير مفهومة من قبله وهكذا بقي بعيدا عن المساهمة في جهد الانتاج الحقيقي ومدفوعا نحو المجالات التي توفر له الامن والربحية ...[٤٣]

المحور الرابع

ثالثاً :سبل النهوض بالقطاع الخاص العراقي

١. انشاء مؤسسة او ديوان مستقل مرتبط بمجلس الوزراء مهمته التنسيق مع الجانب الحكومي لاجل المشاركة في القرار الاقتصادي الذي يتعلق بالقطاع الخاص بما يفضي الى ضمان تنفيذ القرارات ومتابعتها ويفضل ان تكون القيادة لهذة المؤسسة لاحد رجال الاعمال البارزين المشهود لهم بالوطنية والخبرة والكفاءة اما اعضاء هذه المؤسسة فيفضل ان يكونوا من الاكاديميين المتخصصين واهم كبار رجال الاعمال والاستثمار والشخصيات العامة المعروفة واهل الخبرة ذات العلاقة.

٢. انشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص او انشاء بنك لتنمية القطاع الخاص او كلاهما لضمان الاستثمار الخاص وبالذات في المشاريع الانتاجية التي تسهم في تشغيل اكبر عدد ممكن من العماله وبالنسبة للبنك يجب ان يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشاريع الصغيرة حيث هنالك حاجة لرعاية خاصة للمشاريع المايكروية فالنشاط الخاص في العراق يهيمن علية القطاع الفردي الصغير الغير منظم.

٣. أنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية.

٤. في ظل الظرف الراهن والتوجه الحالي للدولة يجب ان تعي مؤسسات البلد ووزاراتها ان دورها هو التسهيل لا التوجيه والتدخل في ميادين القطاع الخاص كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وان على الدولة اشراك كل فعاليات القطاع الخاص في اقرار خططها وبرامجها.

٥. هنالك اجراءات تقليدية ومن صلب وظائف الدولة لابد من ذكرها وان كانت لاتحتاج الى عناء في التفكير وهي روتينية لدولة تريد ان تبني اقتصادا متطورا ديناميكيا وهي

أ- منع اغراق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة.

ب- عدم السماح بالاستيراد بزيادة عن الحاجة السنوية.

جـ- عدم استيراد بضائع تنافس المنتج المحلي مادامت له نفس المواصفات ونسب التقبل.

د- لابد من تفعيل دور وواجبات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تحاشيا لدخول البضائع والسلع الرديئة والتي لاتحمل المواصفات الوطنية والتي لها مشابه من المنتج المحلي.

هـ- خلق ترابط وتعشيق قطاعي بين مؤسسات الدولة الانتاجية وبين فعاليات القطاع الخاص ضمانا لديمومة تزويد القطاع الخاص بالمواد الاولية.

و-العمل على بناء بيئة استثمارية صالحة ومشجعة وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من النواحي القانونية والتشريعية والتمويلية وبنية تتوافر فيها الشروط الامنية و اللوجستية من طاقة ومشتقات نفطية وطرق ووسائل مواصلات واتصال ومؤسسات صحية وخدمية.

ي- ضرورة أعادة صياغة قانون للتنمية الصناعية يتلائم مع الواقع الجديد بدل القانون رقم٢٠ لسنة١٩٨٠م لاجل تخفيض الضرائب والرسوم على المواد الاولية المستوردة.

٦. ضرورة شمول القطاع الخاص العراقي بالتخصيصات المالية والمنح والقروض المقدمة للعراق من الدول المانحة بوجب مؤتمر مدريد وطوكيو و الإفادة من خبرات الدول المتقدمة ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص.

٧. لابد من الاستعانة بالاستثمار الأجنبي وأبعاد هذا الاستثمار عن المشاريع القائمة فعلا وتشجيعه على الدخول في مشاريع جديدة يعجز

عنها القطاع الخاص العراقي والدولة وبشروط معينة كنقل التكنولوجيا والخبرات والوصول الى أسواق جديدة ونقل أساليب حديثة في الإدارة وزيادة التشغيل وتدريب القوى العامله الوطنية وهذا أيضا لا يتم فقط بإصدار قانون للاستثمار بل يتعداه الى عقد الندوات والمؤتمرات خارج القطر للتعريف بواقع الاقتصاد العراقي وامكانات الاستثمار والبيئة الصحية لان الكثير من الدول والشركات تعاني من تضليل أعلامي وقصور في البيانات والمعلومات عن واقع العراق.

٨. بناء جهاز مصرفي يعمل بالية سلسة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض والسرعة في الإنجاز وتقديم المزيد من الخدمات سيما في مجال المقاصه والاعتمادات المستندية وبشروط ميسرة والابتعاد عن الروتين والفساد الإداري.

٩. على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الإنتاج من خلال مثلا أنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات وكذلك من خلال مساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة كذلك بإنشاء صندوق لدعم الصادرات.

١٠. على الهيئة الوطنية للاستثمار و هيئات المحافظات أيجاد آلية لإطلاق برنامج جذب الكفاءات العلمية المهاجرة و روؤس الأموال ودعم مشاركتها وتقديم عطاءاتها وخبراتها في البناء وتطوير اداء القطاع الخاص وعلى القطاع الخاص في الجانب المقابل عدم الاتكال كليا على الجانب الحكومي والإغراق في حلم الدعم والتمويل الكامل.

الهوامش والمصادر

١. حسن النجفي وعمر الأيوبي ،معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، أكاديميا ،بيروت لبنان ،٢٠٠٦ ،ص٢٨٥.

٢. حازم الببلاوي ، (دور الدولة في الاقتصاد) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٣٥) - ١٩٩٨/٩ ، ص١٤١.

٣. تشارلزوولف مونيور ،(الأسواق أم الحكومات)، ترجمة علي حسين حجاج ،دار البشير للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،١٩٩٦،جدول ب -١،ص٢٧.

٤. د.عماد عبد اللطيف سالم ، (الدولة والقطاع الخاص في العراق) ، منشورات بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ،٢٠٠١،ص١٤٣.

٥.ن.م.س ، ص١٢٤.

٦.المادة (٢)من قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٢م المنشور في جريدة الوقائع العدد/ ٣٩٦٤ في ٢٠٠٢/٩/٢٠م.

٧. د.عماد عبد اللطيف , م س ذ ،ص.١٣٤

٨. ن.م.س ، جدول رقم(١١) ص.١٣٥

٩. ن.م.س ، ص.١٣٢

١٠. ن.م.س ، ص.١٣٥

١١. د.عبد علي المعموري .(الاقتصاد العراقي ـــــ جدلية الواقع وجبرية الخارج) ،مجلة ابحاث عراقيه ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجه ، العدد(١) ، السنه الاولى ، ٢٠٠٧ ،ص.٦٧

١٢. جامعة الدول العربيه ، الامانه العامه ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،١٩٨١،ص.٢٣٦

١٣. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،المجموعة الاحصائيه لبلدان اللجنة ،١٩٧٤ـــ١٩٨٣ ،العدد الثاني ،بغداد،١٩٨٥،ص.١٩٥

١٤. اللجنة العربيه لحقوق الانسان ،(العقوبات الاقتصاديه على العراق) ،تحقيق بعثه الى بغداد عام١٩٩٩للفترة من١٣ـــ٢٠ /ايار ،ص.٧
١٥. ن.م.س ، ص.٦
١٦. د.عماد عبد اللطيف ،م.س.ذ ، ص.٢٦٩
١٧. ن.م.س ، ص.٢٦٩
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقيه ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعه الاحصائيه السنويه٢٠٠٦ ،جدول رقم ١٥/١١ ،ص٥٠٥ .
١٩. حيدر نجم ، دراسه منشورة في الموقع الالكتروني
www.islam online@leltem.com
٢٠. د.علي محسن الزبيدي ، واقع الدواجن في العراق ، جريدة المدى العراقية ، تاريخ نشر الدراسه في موقع الجريدة يوم٢٠٠٨/٨/١٩.
٢١. جريدة الشرق الاوسط الدوليه ،العدد/١٠٦٣٦ ،الصادره في ١١/يناير/٢٠٠٨.
٢٢. د. نبيل جعفر عبد الرضا ،(مؤشرات ضعف الامن الغذائي في العراق) ،دراسه منشوره في موقع اصوات العراق ،الوكاله المستقله للانباء ،٢٠٠٥/١٢/٢www.as.aswataliraq.info
٢٣. د.عماد عبد اللطيف .م.س.ذ ، ص٢٦٣ .
٢٤. ن.م.س ، ص٢٧٤.
٢٥. د. سناء العمري وحقي ابراهيم ، (القطاع الخاص في العراق ـــ نظره سريعه)ورقه نقاشيه معده الى مركز بغداد للدراسات الاقتصاديه ، نيسان٢٠٠٤ ،ص٢.
٢٦. ن.م.س ،ص٢.
٢٧. ن.م.س ،ص٥.

٢٨. منظمة الصحه العالميه ، تمويل القطاع الصحي ، خيارات تمويل الرعايه الصحيه في العراق ،
Volume 14 No، 6 November –December،2008
٢٩. ستراتيجية وزارة الصحه العراقيه للاعوام ٢٠١٠ـــ٢٠١٤المنشور في موقع وزارة الصحه العراقيه www.Iraqhealthexpo.com/ministryof .healthstrategic%20.php
٣٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعه الاحصائيه السنوية٢٠٠٧ بغداد جدول ٢٩/٩ ، ص٢٨٠.
٣١. التقرير الستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجيه ، ٢٠٠٩ ،ص٢٥٢ .
٣٢. سلام ابراهيم كبه ، (التنميه المستدامه في العراق الحديث) ، دراسه منشوره في الموقع الالكتروني www.alarabia.net/program/2008/4/9
٣٣. بول سامولون واخرون ، الاقتصاد ،ترجمة د. هشام عبد الله ، ط١٥،الدار الاهليه للنشر والتوزيع عمان الاردن ،١٩٩٥م ، ص٧٣٤.
٣٤. تشالز وولف مونيور ، (الاسواق ام الحكومات) م.س.ذ ، ص١٩٨.
٣٥. جريدة المدى العراقيه ، العدد/٩٧٠ ،الصادرة يوم الاربعاء ٢٠٠٧/٦/١٣.
٣٦. مركز المشروعات الدوليه ، خصخصة المشروعات المملوكه للدوله ،cipe،ص٥.

٣٧. التقرير الستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمـــورابي للدراسات والبحوث الستراتيجيه ، ٢٠٠٩ ،ص٢٢٦.

٣٨. ن.م.س ، ص١٢٩.

٣٩. التقرير السياسي للمـــؤتمر الـــوطني الثـــامن للحـــزب الشيوعي العراقي ، المنشور في موقع الحوار المتمـــدن العـــدد ١٩٣٠ فـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــي ٢٠٠٧/٥/٢٩

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98116

٤٠. د.محمد صالح القريشي (الخصخصه في الاقتصـــادات الناميه بين التدخل الحكومي والية السوق) جريدة المدى العراقيه ،العدد/١٠٥١ ،الصادرة يوم الخميس ٢٠٠٧/٩/٢٧م.

٤١. د. احمد بريهي العلي ، (تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الاوسط) محاضره القيت على قاعة الشهيد الصدر ، جامعة بابل ، الاربعاء ٢٠٠٨/٥/١٤م ، ص٤.

٤٢. مقابله شخصيه مع المهندس حسين علي مرزوك مدير مشروع الغسل الرملي في قضاء الدور بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١م.

٤٣. د٠عماد عبد اللطيف / م.س.ذ ، ص١٧٨ .